العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية"

إعداد الطالبة:

ابتهال عبد الله شعيب

إشراف الدكتورة: أريج السيسي

المملكة العربية السعودية / وزارة التعليم العالي / جامعة طيبة / كلية التربية – قسم أصول التربية

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مصادر، وأنواع التمويل في مجال التعليم، كما هدفت إلى التعرف على مبررات تنويع مصادر التمويل، هذا بالإضافة إلى بعض النماذج للدول المطبقة لذلك. وبغية تحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. وأظهرت نتائج البحث وجود عدد كبير من مصادر تمويل التعليم مع تباين بين الدول في اختيار الأنسب لها. كما أظهرت النتائج تأثير تنويع مصادر التمويل على السياسة التعليمية لكل دولة باعتبار أن ممولي التعليم يساهمون في صنع القرار في السياسة التعليمية.

مصطلحات البحث: تمويل التعليم، تنويع مصادر التمويل، السياسة التعليمية.

المقدمة:

مع إطلالة القرن الواحد والعشرين وظهور التحولات والتغيرات في شتى التخصصات والمجالات بجميع أنواعها، أيقنت كافة دول العالم أن التعليم هو صمام أمان الأمم وذو تأثير كبير في دعم واستقرار ورقي الأمم، لذلك توجب على من أراد النهوض ومواكبة المتغيرات والمستجدات أن يجدد ويطور نظامه التعليمي.

فالتعليم وسيلة لإحداث التطور في عدة مجالات كالمجال الثقافي، او الاجتماعي، او الاقتصادي، فهو مؤشر للتنمية البشرية ويعتبر من الأشكال الاستثمارية لرأس المال البشري، فتقدم المجتمعات يقاس بما أنجزته في المجال العلمي والمعرفي، وما قام به التعليم من تنمية للمهارات والقدرات وما نتج عن ذلك من قدرات بشرية مؤهلة، ويتضح دور التعليم والتدريب في ابداع رأس المال البشري (بلتاجي،2015).

ويعد التعليم من الموارد الاستراتيجية لمجتمعنا الحديث حيث أنه يلبي حاجة المجتمع من الكوادر العلمية ذات الاختصاص لدعم النمو الاقتصادي، حيث أن النمو الاقتصادي يرتبط بالتعليم ارتباطاً وثيقاً (جوهر والملاحي،2018).

مما سبق يتضح أن النظرة للتعليم أصبحت نظرة اقتصادية، حيث تحول من كونه خدمة للأفراد مقدمة من الدولة على أنه عملية لها طابع استثماري هدفها تنمية القوى البشرية، وتبع ذلك تغير لنظرة الأفراد للتعليم لما حققه من فوائد على الصعيد المعنوي والمادي على حداً سواء (الحربي،2015).

وهناك عدد من القيود التي تواجه التعليم وتؤدي إلى إضعاف كفاءته ومخرجاته ويعد تمويل التعليم ومحدودية مصادره من الأمور المهمة التي تقف عثرة في طريق المجتمعات، وتؤدي إلى إعاقة تحقيق أهداف المجتمع التنموية (جوهر والملاحي،2018).

وفي ظل تلك التغيرات جاءت تجارب الدول المتقدمة وتعد من التجارب الناجحة بكفاءة في مجال تمويل التعليم وتعدد مصادره، فأمكن الاستفادة منها بنجاح من خلال وجود طرف مساهم في التمويل بفعالية.

مشكلة البحث:

يمثل تمويل التعليم من التحديات التي تواجه القطاع التعليمي، وتعتبر المركزية في التمويل أيضاً من التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي الحكومي حيث أن الحكومة هي من أبرز ممولي التعليم سواءً العام أو العالي، ويظهر من ذلك سيادة الطابع الأحادي؛ حيث الاعتماد شبه كلي على الموارد الحكومية وإن كان هناك بعض المبادرات التي يظهر منها تنويع في مصادر التمويل لكن تظل محدودة إذا ما قورنت بالطلب المتزايد للتعليم الجامعي، لذلك برزت الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل عوضاً عن التمويل الحكومي فقط، بالإضافة إلى اعتماد المؤسسات التعليمية الخاصة على الرسوم الدراسية بشكل أساسي في تمويل التعليم، ولما كان التمويل الحكومي يعتمد في الأساس على إيرادات النفط وما نتج عن ذبذبة أسعار النفط فذلك يستدعي وجود شريك أو طرف آخر يساهم في تمويل التعليم، ويضاف على ذلك زيادة إقبال خريجي التعليم الثانوي على التعليم العالي، حيث أن الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية لا تكفي لجميع الراغبين في التعليم الجامعي الحكومي(عيسان والمهدي، 2016)، من هنا جاءت الحاجة كما ترى الباحثة إلى تنويع المصادر التمويلية حيث يؤدي ذلك إلى ضمان جودة التعليم مع المساهمة في مساعدة الحكومة في الإنفاق على التعليم وتحمل تكاليفه ما أمكن.

فرضيات الدراسة:

1. ماهي أهم مصادر التمويل في مجال التعليم، وانواعها؟
2. ماهي مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم؟
3. التعرف على بعض النماذج من الدول من حيث تنويع مصادر التمويل في مجال التعليم؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

من الناحية العلمية:

مدى أهمية موضوع تنويع مصادر التمويل في التعليم حيث أن نقص التمويل أو كفايته يؤثر على كفاءة التعليم، فمتى كان التمويل كافياً تطور التعليم كمياً ونوعياً وساعد ذلك في انتشاره، ومتى ما نقص التمويل أدى ذلك إلى الحد من التوسع في التعليم بالإضافة إلى تدهور في الخدمات التعليمية.

من الناحية التطبيقية:

التعرف على المصادر المتنوعة، والمتعددة لتمويل التعليم، في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى بعض الدول المتقدمة يسهم في التعرف على مصادر التمويل المتعددة وتطبيق المناسب منها، كل ذلك يؤدي إلى التأثير على السياسات التعليمية باعتبار أن ممولي التعليم يساهمون في صنع القرار في صنع السياسة التعليمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. التعرف على أهم مصادر التمويل في مجال التعليم، وانواعها.
2. التعرف على مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم.
3. التعرف على بعض النماذج من الدول من حيث تنويع مصادر التمويل في مجال التعليم.

مصطلحات الدراسة:

تمويل التعليم:

" هو مجموعة الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها، بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة"(الطويرقي،2012: 266).

تنويع مصادر التمويل:

"يقصد به التمويل متعدد المصادر الذي يعتمد على أكثر من جهة في توفير مصروفات التعليم ويتمثل في الدعم الممنوح من الدولة ضمن الموازنة العامة، والرسوم الدراسية للطالب، والقروض الطلابية، والتمويل المجتمعي، والوقف"(غنيم واليحيوي،2003: 125).

السياسة التعليمية:

" هي جملة الموجهات التي تقود النظام التعليمي، وتحدد مراحله، ونظمه، وأهدافه، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، لتصير إطاراً مرجعياً، يسترشد به عند تناول قضايا التعليم ومشكلاته، وهي مجموعة أو سلسلة من القرارات المتعلقة بنشاط أو مجال معين"(رفاعي،2015: 437)

أما التعريف الإجرائي للسياسة التعليمية كما يراد بها من هذا البحث: جملة العمليات مصاغة على شكل عبارات بحيث تحقق أهداف صانعي القرار.

الدراسات السابقة:

سنتطرق في هذا الجزء من البحث للدراسات السابقة التي تناولت تنويع مصادر التمويل للتعليم، حيث اطلعت الباحثة على عدد من الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة واختارت الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة وسنبدأ في استعراض الدراسات من الأحدث إلى الأقدم وهي كالتالي:

-هدفت دراسة **(العتيبي، 2018)** الدراسة إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة أمريكا، وبريطانيا، واليابان ، وأستراليا، وتحديد الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،

واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، ووضعت الباحثة عدد من التوصيات ومنها: ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر التمويل للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

– بينما حاولت دراسة **(كاثرين وسكوت وميج، 2017)** تقدير حجم مساهمات أولياء الأمور في التمويل بصفة عامة والواقعة في الأحياء الفقيرة بصفة خاصة، وحللت الدراسة البيانات المتصلة بتمويل الوالدين للتعليم والواردة في قاعدة بيانات "خدمة العوائد الداخلية" والبيانات الموجودة لدى الإدارات التعليمية، ووظفتها في تقويم تأثير تبرعات أولياء الأمور على تكافؤ الفرص التعليمية وعلى عدالة تمويل المدارس، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية ومنها: تزيد مساهمات أولياء الأمور للمدارس في مدينة سياتل عن مثيلاتها في مدينة بورتلاند، وحصلت أغنى عشرة مدارس في مدينة بورتلاند على تبرعات من أولياء الأمور، في حين حصلت أفقر عشرة مدارس على تبرعات قليلة من أولياء الأمور وحصلت على مبلغ من الحكومة الفيدرالية لتعويض النقص في ميزانيات تلك المدارس الفقيرة.

– وتعرفت دراسة **(الحربي، 2015)** على مصادر تمويل الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، والوقوف على أبرز التجارب العالمية لتمويل الجامعات، واقتراح بدائل لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية السعودية، وجامعة الملك سعود بشكل خاص، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لما تضمنته أدبيات تمويل التعليم العالي، والتجارب العالمية في هذا المجال، وتوصلت إلى عدد من النتائج وهي كالتالي: مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية متشابهة بشكل عام حيث تتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية والأهلية، إضافة إلى رسوم البرامج التدريبية والدراسية، كما أن الجامعة أقرت خططاً لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي، والأوقاف، ومراكز الأبحاث، ومستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات البريطانية، والألمانية، والأمريكية.

دراسة**(تيلاك،2015)** حيث ذكر أن انخفاض الإنفاق على التعليم يمثل أزمة عالمية، وقد أجبرت معظم البلدان –تماشياً مع السياسات الإصلاحية–إلى تقليل دور الدولة في تمويل التعليم العالي، وهذا الاتجاه يوجد في العديد من البلدان، ولا يقتصر هذا الانخفاض على البلدان النامية، حيث كان منتشراً في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة وأستراليا، على الرغم من أن التعليم العالي في الدول ذات الدخل المرتفع لم يتأثر كثيراً.

– دراسة **(القحطاني، 2013)** هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الجامعات السعودية في ظل الظروف الحالية، والتفكير في آليات للتغلب على العجز الراهن في الموارد الحكومية المخصصة لتمويل الجامعات، والبحث عن بدائل لتمويل التعليم العالي من خلال تحليل خبرات دول العالم المتقدم في توفير موارد غير حكومية، وإمكانية تدبير مصادر إضافية لتمويل الجامعات في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها ما يلي: وجود نقص في التمويل المالي للجامعات السعودية، حاجة الجامعات السعودية إلى توظيف المزيد من الموارد البشرية المدربة ذات المهارات العالية، ضرورة تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تشييد الجامعات، وتقديم المنح الدراسية للطلاب والتبرعات، وتمويل البحوث والاستشارات.

الإطار النظري:

مصادر تمويل التعليم:

تختلف مصادر تمويل التعليم تبعاً للدولة ونظامها الاقتصادي القائم وطبيعة تلك الحكومة، هذا وبالإضافة إلى مدى إسهام الهيئات، والمنظمات التي يسند إليها الأشراف على التعليم في تمويل التعليم (المالكي، 2013).

أولاً: المصادر الأساسية: ويندرج تحتها، الميزانية التي يتم تخصيصها من قبل الحكومات للتعليم، بالإضافة إلى الضرائب العامة، وأقساط التعليم في القطاع الخاص، والقروض.

التمويل من الحكومة:

في هذا المصدر تتحمل الحكومة الإنفاق على التعليم حيث تمول الأنشطة التعليمية من ميزانية الدولة، ولذلك تزايدت أعداد الأفراد الملتحقين بالتعليم، وتعد مجانية التعليم المتمثلة في هذا المصدر من العوامل التي ساعدت على انتشار التعليم الإلزامي، لكن مما يؤخذ على هذا التمويل هو كثرة رسوب وتسرب الطلاب نظراً لإن الطالب يكون غير متحمس لإنهاء الفترة الزمنية للتعليم خلال الفترة المحددة للتعليم (الحربي، 2017).

وتعد الأموال التي يتم تحصيلها من الضرائب عن طريق الحكومة المصدر الرئيسي في غالبية دول العالم لتمويل التعليم.

القروض:

ظهر هذا المصدر في مجال التعليم عندما تغيرت النظرة إلى التعليم بحيث أصبح ينظر إلى التعليم إلى أنه استثمار لرؤوس الأموال بدلاً عن كونه خدمة استهلاكية (المالكي، 2013).

تعتبر القروض من المصادر الأساسية في تمويل التعليم وتنقسم إلى نوعين وهما كالتالي:

1- قروض المؤسسات التعليمية: نظراً للصعوبات التي تعترض بعض الدول في تمويل التعليم من حيث توفر المبالغ اللازمة لتسيير العملية التعليمية، فيترتب على ذلك ضرورة أن تتواجد مؤسسات لتمول البرامج والأنشطة، ويتم السداد لتلتك المبالغ على فترات، أو تكون تلك المعونة من المؤسسات الدولية.

2- قروض الطلاب: حيث يتم تمويل الدراسة الجامعية للطالب، بشرط أن يتم استردادها على أقساط بشروط سهلة يتم الاتفاق عليها، ومن مزايا تلك القروض أنها تمكن الطلاب الذين لديهم عقبا اقتصادية من متابعة دراستهم (الطويرقي، 2012).

ثانياً: المصادر الثانوية: ويندرج تحتها:

1- المشاركات المجتمعية: وهي ما تقوم به مؤسسات وشركات وجمعيات القطاع الخاص بالمساهمة به من أموال سواءً عينية أو نقدية، ومن أشكال المساهمات المجتمعية كما يذكرها (الطويرقي، 2012: 279):

التمويل المالي المباشر: الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواءً من المواطنين أو الشركات، التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة، المشاركة في الإدارة وتطوير المباني والوسائل التعليمية.

2- التمويل الذاتي: حيث تقوم المؤسسة بتحويل أنشطتها وبرامجها إلى برامج إنتاجية ويعد الاتجاه الاستثماري من المصادر الواعدة في مجال تمويل التعليم، حيث يمكّن المؤسسة من استثمار الموارد والإمكانات الذاتية تحقيقاً للتمويل الذاتي للمؤسسة (عيسان والمهدي؛ القاسمي، 2016).

ويذكر صالح(2017) أن كثير من الجامعات في الدول الأوروبية لجأت إلى التمويل الذاتي في التعليم حيث تقوم الجامعة ببعض الأنشطة بالإضافة للمهام الأساسية للجامعة وكل ذلك لتعزيز موازنة الجامعة وبالتالي تحسين مستوى التدريس بالجامعة.

أساليب التمويل الذاتي للجامعات:

للتمويل الذاتي للجامعات عدة أساليب نذكر منها الجميعي(2015):

العقود البحثية: ففي الولايات المتحدة الامريكية تقوم الجامعات بإنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع الصناعية وذلك بإجراء البحوث اللازمة لتلك المؤسسات، أو عن طريق اشتراك باحثين من الجامعات في إجراء البحوث، وتطبيق البرامج الموازية والدولية: ويعتمد البرنامج الموازي على قيام الطلاب المتعثرين في امتحانات الثانوية بدفع رسوم أكثر من الطلاب العاديين بالجامعة، وتطبيق مفهوم الجامعة المنتجة: وهي الجامعات التي تقوم بأنشطة لها عائد مادي، لكن بشرط ألا تتعارض مع الوظائف الأساسية للجامعة وألا تؤثر في وظائفها.

3- الوقف الخيري: هذا المصدر له الفضل بعد الله في النهضة العلمية في العالم الإسلامي، حيث يعتبر من أهم المصادر التمويلية للتعليم، وله أثر بارز إنشاء مؤسسات التعليم من مدارس ومساجد وكتاتيب، وتوفير متطلبات عملية التعليم، مثل الصرف على الطلاب، والمدرسين، والهيئة الإدارية، حيث تقوم بتأمين المأكل والمشرب ومستلزمات التدريس (ربابعة وبركات والعتوم ويوسف، 2017)، ولقد قامت الأوقاف الخيرية برعاية العملية التعليمية من المرحلة الأساسية للدراسة إلى الدراسات العليا، ولقد ساعد ذلك المجتمع وانتقل من حالة البساطة إلى حالة الإبداع في شتى مجالات العلوم (النويران والبقوم، 2017).

4- الرسوم الدراسية: وهي من المصادر التي تتقاضى رسوم دراسية نظيراً للخدمات التعليمية المقدمة للطلبة.

5- المساعدات الدولية: وهي معونات عينية أو مالية، تقدم للدول المحتاجة من المنظمات العالمية، لتساعد الدول المحتاجة في تحقيق أهدافها التربوية، وقد تكون كما ذكر الطويرقي (2012) على شكل قروض ميسرة وبفوائد ضئيلة، وقد تكون مشروطة بشروط خاصة، أو غير مشروطة، وأضاف صالح(2017) مثال تمويل البنك الدولي مشاريع تعليمية في الجمهورية اليمنية حيث أطلق تحت

مسمى (التعليم العالي اليمني والتعليم والابتكار) لمدة أربع سنوات ابتدأت من 2003م حيث كان الهدف من المشروع جودة التعليم بالإضافة إلى تمويل الإدارة الجامعية.

6- الشركات الخاصة: حيث تستثمر أموالها عن طريق تقديم القروض المالية للطلاب لتستعيدها كجزء من أرباح الطلبة بعد تخرجهم (الحربي، 2015).

وأضاف جوهر وآخرون(2018) مشاركة رجال الأعمال: حيث أشادت بعض المؤتمرات القومية إلى ضرورة تشجيع رجال الأعمال على المساهمة في تمويل التعليم، سواءً بإنشاء مدارس على حسابهم، أو بالمساهمة في توفير التجهيزات اللازمة للمدارس، أو عن طريق صندوق قومي للاستثمار في التعليم في مقابل بعض من الامتيازات التعليمية لأبناء المشاركين.

ولقد أضاف الجميعي(2015) مصدر اخر وهو المنح والمساعدات المالية للطلاب حيث يكون هذا التمويل من الحكومة للطلاب، حيث تهدف تلك المنح إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع، وتساعد على مساعدة الغير قادرين لكن بشروط أن يقل دخل العائلة عن 30 ألف دولار في العام، وتكون أسرهم من أربعة أفراد، ويرغبوا في متابعة التعليم في مؤسسات التعليم العالي. وهذا الأسلوب متبع في بريطانيا وأمريكا وفي رأي الباحثة فإنه يتشابه مع الوقف التعليمي في العالم الإسلامي.

كما ذكر الهلالي(2003) التحول إلى نظام الجامعة المنتجة (تسويق الأنشطة الجامعية):

يقصد بالجامعة المنتجة: "قيام مؤسسات التعليم الجامعي ببعض الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها، حيث أن الجامعات في الغالب تضم علماء وباحثين في شتى التخصصات ويمكن الاستفادة منهم من خلال القيام بدراسات وبحوث تعود بدخل إضافي للجامعة، أو من خلال مجال الصناعة بالتدريج وتستخدم الجامعة إمكاناتها العلمية والبشرية، لكن من المهم أن لا تتعارض المهام التي تقوم بها الجامعة مع المهام الأساسية لها كما أنها لا تسعى للمنافسة والربح، لكن هدفها الربح الذي يساهم في تغطية النفقات، ولقد طُبقت كثير من دول العالم مثل إنجلترا، وهولندا، والصين، والهند. وفي فيتنام حققت المؤسسات الجامعية أرباح في مجال صناعة النسيج، وصيانة المطاعم.

الكوبونات التعليمية:

تستهدف الكوبونات الآباء محدودي الدخل ممن لديهم أبناء وصلوا لسن الجامعة، حيث بإمكانهم الحصول على كوبونات بمبلغ معين يعادل كلفة التعليم في جامعة حكومية، ويتم استخدام تلك الكوبونات لدفع مصاريف التعليم الجامعي لإبنائهم دون أن يتم دفع أي مبالغ مالية، لكن إذا تم اختيار جامعة خاصة تزيد تكلفتها عن قيمة الكوبون فإن الإباء هم من يتحملون الزيادة المالية، ويستخدم هذا النظام في بريطانيا، وبعض الولايات الأمريكية.

مما سبق ومن خلال طرح المصادر المختلفة لتمويل التعليم يتضح للباحثة أن هناك مصدرين لتمويل التعليم يمكن إيضاحهم في الجدول التالي:

مصادر تمويل التعليم العالي	
المصادر الأساسية	المصادر الثانوية
المخصصات الحكومية السنوية	المشاركات المجتمعية
الضرائب العامة	الوقف الخيري
القروض الطلابية	الجامعة المنتجة
أقساط التعليم الأهلي	الرسوم الدراسية
	المساعدات الدولية/ استثمارات الشركات الأهلية/ مشاركة رجال الأعمال/ المنح والمساعدات والهبات/ الكوبونات التعليمية.

أنواع مصادر تمويل التعليم:

تتعدد أنواع المصادر التمويلية ويعتمد الاختيار على نوع الفلسفة القائم عليها المجتمع، والأنماط الإدارية التي تسود إدارة التعليم، والمتغيرات التربوية والمجتمعية التي تواجه المجتمع، وفيما يلي سيتم ذكر هذه الأنواع الثلاثة وهي كما ذكرها (غنيم واليحيوي، 2003):

1- التمويل الحكومي: حيث يتم التمويل عن طريق الحكومة، بحيث تتحمل الحكومة المصروفات الأساسية لتغطي المصروفات بنوعيها الرأسمالية والجارية دون أن تتقاضى أي رسوم من الطلبة.
2- التمويل الخاص: حيث يقوم الطالب بدفع مبلغ ليحصل على الخدمة التعليمية.
3- التمويل متعدد المصادر: ويعتمد هذا المصدر على عدة جهات ومنها:

الدعم الذي يكون من الدولة، ويتم اعتماده ضمن الموازنة العامة من الدولة، الرسوم الدراسية للطالب، المنح والإعانات من قبل الشركات، التبرعات والدخل الناتج عن الأبحاث التطبيقية والخدمات والاستشارات التي تقدمها الجامعة سواء للحكومة أو القطاع الخاص.

وتسميها بعض المراجع بأساليب تمويل التعليم وتقسمها إلى عام، وخاص، ومختلط لكن في النهاية مضمونها واحد لكن تختلف المسميات.

مبررات التخطيط لتمويل التعليم:

تتمثل أهم مبررات تمويل التعليم كما ذكرها (جوهر والملاحي، 2018):

1- يعتبر تزايد الطلب على التعليم من ناحية، وضعف الموارد المالية الحكومية، كل ذلك أدي إلى الأخذ بسياسة خصخصة التعليم.

2- "جودة التعليم" فقد أثبت القطاع الخاص في القطاعات التي تمت خصخصتها كفأته من حيث مخرجاته الجيدة، بينما يعاني القطاع العام من الجمود، وغياب المحاسبية، ولايزال يعاني من مشاكل سببها الأمن الوظيفي.

3- يؤمن التعليم الممول جيداً قوى عاملة مدربة متميزة، وينعكس ذلك على الاستثمار الداخلي مما يؤدي إلى الحد من هجرة الطلبة وبالتالي تخفيف استنزاف الأموال إلى الخارج.

4- يمتاز القطاع الخاص بالكفاءة الاقتصادية والإدارية والإنتاجية، مقارنة بالقطاع العام، حيث أن الأخير يخضع لضغوط سياسية واجتماعية تؤثر في تبنيه سياسات وممارسة غير مرغوبة مما يؤدي إلى تدني الإنتاجية

نماذج لتمويل التعليم في الدول المتقدمة:

للدول المتقدمة عدة تجارب في تمويل التعليم ولقد أثبتت نجاحها حيث أن تلك التجارب ليست في الوقت الحاضر وستستعرض الباحثة عدد من تجارب تلك الدول مثل (اليابان، وألمانيا، وأستراليا) وسنتطرق لتجربة المملكة العربية السعودية في التمويل أيضاً.

أولاً: تجربة اليابان في تمويل التعليم:

ترى حكومة اليابان أن التعليم مفتاح للنهضة والتفوق، ويعد تعويض لليابان بالعنصر البشري نظراً لحرمانها من الثروات الطبيعية.

مصادر تمويل التعليم الجامعي في اليابان:

تتنوع مصادر التمويل في اليابان ويمكن القول إن أهم مصدرين للتمويل هما كالتالي كما ذكرها (العتيبي، 2018):

أ- **مصدر التمويل الحكومي:** تقوم الحكومة بتمويل جزء من التعليم سواءً للجامعات الخاصة، أو القومية، وتستكمل الجامعة باقي التمويل من مصادرها الخاصة.

ب- مصادر تمويل خاصة: وتشمل ما يلي:

1- **المصروفات الدراسية:** "حيث يدفع الطلاب نسبة (12%) من دخل الجامعات، وتستنزف المصاريف والرسوم، بالإضافة إلى تكاليف الإعاشة (25%) من دخل الأسرة اليابانية؛ لذا فالعبء الذي يقع على الطلاب اليابانيين وعائلاتهم أكثر من الدول الأوروبية والولايات المتحدة".

2- **المنح:** بلغت المنح الحكومية للجامعات اليابانية (9.650$) مليون دولار، بالإضافة إلى (820$) مليون دولار.

3- **القروض:** قامت الحكومة اليابانية بتوفير قروض للطلاب الجامعيين كمساعدة نظراً لغلاء الأسعار الدراسية، وهناك نوعان من القروض أحدهما بفوائد، والآخر بدون فوائد، مع لإمكانية سداد القروض بعد التخرج لمدة تصل إلى (20 سنة).

دعم الشركات للتعليم الجامعي:

للشركات دور مهم في تمويل التعليم في اليابان حيث تساهم في تأسيس معامل الجامعات، وبالتالي تخدم البحث العلمي، ومن أمثلة تلك الشركات: سوني، وهيتاشي؛ حيث توفر احتياجات التجارب من معدات.

- الهبات والمنح الخارجية: تحاول الجامعات اليابانية جاهدة لتحصل على الهبات والمنح من الجهات المانحة والقطاع الخاص؛ وتغطي هذه الإعانات من 50% إلى 60% من إيراداتها الحالية.

– التمويل الذاتي: يعتبر دخل الجامعة مصدر للتمويل بالنسبة للجامعات اليابانية بالإضافة إلى عقود البحث مع الحكومات المحلية والشركات الخاصة (العتيبي، 2018).

ثانياً: تمويل التعليم في المانيا:

توجد حوالي (400) مؤسسة تعليمية للتعليم العالي في ألمانيا، وذلك يدل على اهتمام الحكومة بنظام التعليم، ويعتمد التمويل على الولايات والأقاليم، وبعض الهيئات الرأسمالية، وكل ذلك مرتبط بحجم ميزانية الولاية ودخلها، حيث يتم دفع مرتبات ونفقات العاملين والمعلمين بالشراكة بين الولايات والحكومة الاتحادية.

ومما يمتاز به نظام التعليم الألماني هو مجانية التعليم، حيث يتمتع المواطن والمقيم بمجانية التعليم على حداً سواء، لكن بعض الجامعات تستوفي رسوم رمزية لكن تظل الأقل مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى.

مما سبق يتضح أن مصادر تمويل الجامعات في المانيا هي كالتالي:

السلطات المحلية وحكومات الولايات حيث توفر ميزانيات التعليم وتقوم بالصرف عليه.

الضرائب العامة من الولايات، والإعلانات والمنح من الجامعات الحكومية لتغطية العجز في الميزانية، الدعم المالي والتدريب من القطاع الخاص لتكون مخرجات الجامعة متكافئة مع متطلبات سوق العمل، وذلك انعكس على الحصول على مخرجات تعليمية عالية الجودة لكفاءة النظام التعليمي، وتقوم الدولة بدعم الاستثمارات الرأسمالية لإنشاء وتمويل الجامعات الحكومية بالمشاركة بين وزارة التربية والتعليم الفيدرالية من جهة والمقاطعات من الجهة الأخرى (الحربي، 2015).

ثالثاً: تجربة أستراليا في تمويل التعليم:

تذكر العتيبي(2018) أن نظام التعليم في أستراليا مركزي من حيث الخطوط الرئيسية والأهداف العامة، أما ماعدا ذلك فيتسم باللامركزية.

مصادر تمويل التعليم في أستراليا:

هناك ثلاثة جهات تشرف على التعليم في أستراليا وهي كالتالي:

1– **الحكومة الفيدرالية:** هي المسؤولة عن التعليم في العاصمة(كانبرا) وتقوم بتقديم الهبات التعليمية.

2– **الحكومة المحلية:** حيث أنه بموجب الدستور فإن الحكومة المحلية هي المسؤولة عن التعليم في الولايات.

3– **المستوى الجامعي:** تقوم الجامعات الأسترالية باتباع أسلوب تمويلي حيث تقوم الجامعة ببيع الخدمات البحثية والتدريسية والاستثمارية عن طريق عقود مع عملائها: مثل الطلاب مثل السوق بما يحقق كفايتها وفاعليتها.

مصادر تمويل التعليم في أستراليا:

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التمويل الحكومي: تتولى حكومة كل ولاية 90% من التمويل، أما الحكومة الفيدرالية فنسبتها 10% ويصرف من هذه الميزانية 82% للمؤسسة التعليمية، وما نسبته 16.5% فيكون للتعليم والتدريب، وبنسبة 1.5% للخدمات الوزارية، ولقد اهتمت الجامعات الأسترالية بجودة التعليم والمحاسبية، وأخذت بسياسة تسويق التعليم.

التمويل الذاتي:

للتمويل الذاتي عدة أشكال ومنها:

الرسوم الدراسية: تمتلك الجامعة الحق في زيادة الرسوم.

تسويق الخدمات التعليمية الجامعية: يتم ذلك من خلال التسويق للبحوث العلمية وحقوق البحث الفكرية، وتقديم العون للعاملين وأعضاء هيئة التدريس، وجذب التبرعات والموارد.

المنح الدراسية: حيث يقوم الطلاب بإكمال دراستهم عن طريق المنح التي تقدم لهم من المؤسسات أو الأفراد أو الشركات.

القروض الطلابية المؤجلة: حيث تمول الدراسة للطلاب عن طريق الرسوم الدراسية، ويتم إعفاء دورات التعليم المستمر وبرامج تعليم الكبار من الرسوم.

الوقف الجامعي: تقدر الوقفيات الوطنية لجامعة أستراليا الوطنية حسب التقرير المالي ل عام2007 هي 850 مليون دولار، في حين بلغت إيراداتها من الأوقاف كالتبرعات والمنح حوالي 32.2 مليون دولار.

من خلال استعراضنا لأهم تجارب تمويل التعليم في دول العالم المتقدم فإننا سنوضحها في الجدول التالي بالإضافة لمصادر التمويل في المملكة العربية السعودية.

	السعودية	اليابان	أستراليا	ألمانيا
مصدر التعليم	مجاني في جميع مراحل التعليم الحكومي	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية	مجانية التعليم لكن بعض الجامعات تستوفي رسوم رمزية
مصادر التمويل الحكومي	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة	تمويل نسبي من الدولة	الحكومة الأسترالية الحكومة الفيدرالية	الحكومة الاتحادية الولايات
مصادر التمويل الأخرى	الاستشارات التعليم والتدريب المستمر بيوت الخبرة	المنح/ القروض/ الأوقاف/ الرسوم الدراسية/ الشراكات/ الخصخصة/ المستشفيات الجامعية/	المنح/ الرسوم/ القروض المؤجلة/ الهبات المؤجلة/ جمعيات الخريجين/	الدعم المالي والتدريب من القطاع الخاص/ الإعلانات والمنح من الجامعات الحكومية

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

	الخصخصة/ صندوق التعليم/ الصناديق الجامعية/ الكراسي البحثية	الرسوم الدراسية/ الصناديق الخارجية التنافسية/ براءات الاختراع	تبرعات/ شراكة مع مؤسسات صناعية/ حكومية الأوقاف	

أثر تنويع مصادر التمويل في التعليم على السياسات التربوية:

تتمحور صناعة السياسة التربوية لدى الدول حول عدة أمور كما حدد عياصرة (2011: 61) وهي كالتالي:

الإشراف على التعليم: قد تكون الدولة هي المشرفة على التعليم، أو لا يكون للدولة أي دور يذكر في توجيه العملية التعليمية كالولايات المتحدة الأمريكية، أو تتولى الدولة جانباً وتترك الجانب الآخر لهيئات اخرى. اشراك المواطنين في العملية التعليمية وذلك للاستفادة من خبراتهم وآرائهم التربوية.

العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية كما ذكرتها بغدادي(2009: 26،27):

"هناك عدة عوامل تؤثر في صنع السياسة التعليمية منها العوامل السياسية التي تشكل الإطار الفكري، والأيدلوجيا الذي يضع الأساس لنظام اجتماعي وسياسي معين، والعوامل العوامل البيئية حيث البيئة الاقتصادية، والاجتماعية التي يتم فيها صنع السياسة العامة، وأيضاً العوامل الاقتصادية والتي هي محور اهتمامنا في هذا البحث، حيث يشكل البعد الاقتصادي إطاراً لصنع السياسة التعليمية، يتضمن موارد الدولة، وطبيعتها، وتوزيعها، وميزانية التعليم، ونصيب الفرد من الموازنة العامة، كما تؤثر المحددات الاقتصادية على عملية صنع السياسة العامة في الدولة. من حيث تحديد مضمون وأهداف وأولويات السياسات العامة في الدول. ويؤثر مستوى التنمية على الموارد المتوفرة أمام صانع السياسة، خاصة وأن الموارد المحدودة تقيد من اختيار السياسة وتحد من البدائل، كما يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية على طبيعة المطالب المعروضة على صانع السياسة فمطالب المواطنين في الدول النامية تتجه نحو نصيب أكبر من الخدمات التعليمية، وتؤثر قلة الموارد ومحدوديتها على تلبية احتياجات السياسة التعليمية مما يفرض قيوداً على صانعي السياسات التعليمية. وتتضح العلاقة بين صنع السياسة التعليمية والعوامل الاقتصادية من خلال مفهوم التبعية، ودور المنظمات الدولية في صنع السياسة التعليمية مثل هيئة الأمم المتحدة، والبنك الدولي وتبني الدول المختلفة لسياسات تتفق مع اتجاهات المنظمات الدولية، ويعطي مؤشر لتأثير هذه المنظمات، والدور الذي تقوم به في مجال صنع السياسات التعليمية في دول العالم، ومن ثم تبني التوصيات الدولية للتعليم، وتؤثر الموارد المتوفرة أمام صانعي السياسة العامة، ولا شك أن الموارد المحدودة في معظم الدول النامية تفيد في اختيار السياسة، كما يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية على طبيعة المطالب المفروضة على صانعي السياسة".

ويرتبط اشتراك الأفراد في صنع السياسة التربوية بالأنظمة السياسية المختلفة، ففي الدول الديمقراطية يكون لهم دور تشاركي في صنع السياسة التعليمية بينما في الدول الاشتراكية يكون دورهم غير ملموس ويقتصر على المساندة والتأييد لسياسات الدولة.

أثر التمويل على صنع القرار في السياسة التعليمية:

عملية صنع القرار في السياسة التعليمية لها عدد من الأطراف المؤثرة فيها من خارج منظومة التعليم مثل: مجلس الشورى، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح الخاصة، ويعد أصحاب المدارس الخاصة أو الجامعات الخاصة أحد جماعات الضغط على صنّاع السياسة التعليمية حيث يتم تحقيق مصالح تلك الجماعات في مجال التعليم (عبد الكريم، 2009).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الراسة على المنهج الوصفي المسحي، وذلك لإنه يتفق مع طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها، ويعرف المنهج الوصفي بأنه: المنهج الذي يصف الظاهرة محل الدراسة، أو يحدد المشكلة، أو يبرر الممارسات والظروف. (القحطاني والعامري والعمر وآل مذهب، 2013).

النتائج:

- مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية متشابهة إلى حد كبير، حيث يتمثل التمويل من ميزانية الدولة أساس التمويل.
- التنويع في مصادر تمويل التعليم يؤدي إلى جودة التعليم.

التوصيات:

- ضرورة تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تشييد الجامعات.
- ضرورة تقليل دور الدولة في تمويل التعليم العالي.

المراجع:

بغدادي، منار(2009). **السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

بلتاجي، مروة(2015). تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، 16(3)، 3-24.

الجميعي، وفاء(2015). الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي: النموذج البريطاني "رؤية نظرية". **عالم التربية**، 16(52)، 1-85.

جوهر، علي؛ والملاحي، وفاء(2018). متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة. **الثقافة والتنمية**، 19(130)، 203-238.

الحربي، أمل(2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. **مجلة العلوم التربوية**، 2(1)، 58-87.

الحربي، محمد(2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجاً. **مجلة كلية التربية**،26(103)، 141-172.

القحطاني، مبارك(2013). التخطيط لتعبئة موارد إضافية للجامعات السعودية. **مجلة كلية التربية**. جامعة عين شمس، (37).

ربابعة، عدنان؛ وبركات، عماد؛ والعتوم، عامر؛ ويوسف، محمد(2017). دور الوقف في تمويل التعليم. **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، 23(2)، 161-193.

رفاعي، عقيل(2015). السياسات التعليمية والتحول إلى اللامركزية في مصر وفنلندا: دراسة مقارنة. المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر: التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود(القاهرة)، (30)، 429-515.

صالح، إبراهيم(2017). مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية. **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية**، 41(3)، 14-48.

الطويرقي، نوال(2012). مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا: دراسة مقارنة. **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**،1(24)، 263-287.

عبد الكريم، نهى(2009). **صنع القرار في السياسة التعليمية الأطراف الفاعلة والآليات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

العتيبي، حسناء(2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا-بريطانيا-اليابان-أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(25)، 1-31.

عياصرة، معن(2011). **نظم وسياسات التعليم نماذج-عربية أجنبية**. عمان: دار وائل.

عيسان، صالحة؛ والمهدي، ياسر؛ الهنداوي، فتحي، والقاسمي، شريفة(2016). آليات مقترحة لتنويع مصادر التمويل العالي في سلطنة عمان بالإفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية. المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية. يناير : القاهرة، 259–297.

غنيم، أحمد؛ واليحيوي، صبرية(2003). تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة التربية**، 1(122)، 119–170.

القحطاني، سالم؛ والعامري، أحمد؛ آل مذهب، معدى؛ والعمر، بدران(2013). **منهج البحث في العلوم السلوكية(مع تطبيقات على spss)** .الرياض: الطبعة الرابعة.

المالكي، عبد الله (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. **المجلة السعودية للتعليم العالي**، (10)، 113–147.

النويران، ثامر؛ والبقوم، علي(2017). الوقف ودوره في دعم مؤسسات التعليم العالي: وقف جامعة الملك سعود نموذجاً. **مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية**، 2(2)، 21–36.

الهلالي، الهلالي(2003). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي. دراسات في التعليم الجامعي، (5)، 20–83.

Brown, Catherine; Sargrad, Scott; & Benner; Meg. (April 2017) **Hidden Money: The Outsized Role of Parent Contributions in School Finance**. Washington, D.C: The Center for American Progress.

Tilak, J. (2015). Global trends in funding higher education. International Higher Education, (42).

Abstract:

Diversification in the Funding of Education and its Impact on the Educational Policy

This study aims at identifying the main sources of funding for the Education Sector and their types. Moreover, the study aims at knowing the reasons behind the variation in the fund's types. In addition to examples of some countries.

And to fulfil its goals, the study used the Descriptive Research-Survey methodology. The research results acknowledged the existence of so many sources of funding for the Education Sector; where countries vary in what suits each the most. In addition to the impact different sources of funding have on the Educational Policy of each contrary – as these sources of funding would contribute in forming the Educational Policy respectfully.

Key Words: The Funding of Education, Fund Diversification, Educational Policy